الفصل العاشر

المشاكل التى تواجهها القرية المصرية

(١) الزيادة السكانية

تختلف التقديرات لعدد السكان في مصر عام ٢٠٢٠ ما بين ٩٠ مليون نسمة و ٩٣,٢١ مليون نسمة (دراسة السكان وقوة العمل – مصر ٢٠٢٠). وفي مجال دراسة العمران فإنه من الأفضل الأخذ بالرقم الأعلى في هذه التقديرات وهو ٩٣,٢١ مليون نسمة. وجاء فى ذات الدراسة أن تعداد مصر عام ٢٠٠٠ بلغ ٦٤,٤٦ مليون نسمة. أى أن الزيادة السكانية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ سوف تبلغ ٢٨,٧٥ مليون نسمة.

وقد سبق أن ذكر فى الجزء الثانى من هذه الدراسة – والخاص بالمدن والتحضر – أنه قد ورد فى تقرير هيئة الأمم المتحدة (Habitat) عن التحضر يونية – ٢٠٠١ أن نسبة سكان الحضر فى مجتمعات العالم الثالث سوف تكون ٥٢% وأن نسبة سكان الريف سوف تكون ٤٨% من المجموع الكلي للسكان، هذا إذا ما فرضنا أن المجتمع ينقسم إلى قسمين: حضر وريف. كما سبق أن ذكر أيضاً أنه نظراً للخصوصية المصرية – الجغرافية والتاريخية – فإن سكان مصر سوف ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: حضر وريف وسكان المستقرات البشرية الجديدة خارج الوادى والدلتا.

كما ورد فى الجزء الثانى أن المدن والقرى المصرية الحالية سوف تصل إلى درجة التشبع السكاني خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، ولن تستطيع بعدها أن تستوعب مزيداً من السكان. أما الزيادة السكانية التى تفيض عن قدرة المدن والقرى الحالية فيجب أن توجه إلى محاور تنموية جديدة خارج الوادى والدلتا.

١ - استيعاب الزيادة السكانية

يمكن استيعاب الزيادة السكانية على النحو التالي:

استيعاب القرى الحالية لجزء من الزيادة السكانية

سبق أن ذكر أن الكثافة السكانية بالقرى تتفاوت تفاوتا كبيرا. فحسب تعداد ١٩٨٦ تقل الكثافة السكانية عن ١٥٠ فرداً فى الفدان فى القرى ذات الحجم الصغير (أقل من عشرة آلاف نسمة). كما تزيد على ١٥٠ فرداً فى القرى ذات الأحجام الكبيرة (من عشرة آلاف نسمة فأكثر). ومن الملاحظ أن الكثافة السكانية تتناسب تناسبا طرديا مع حجم القرية: فكلما قل حجم القرية قلت كثافتها السكانية، وكلما زاد حجم القرية زادت كثافتها السكانية. وقد حدد قانون التخطيط العمراني بأن ١٥٠ فرداً فى الفدان تمثل الكثافة السكانية القصوى للقرى.

ومع تحديد كردونات القرى (الأحوزة العمرانية) وإعداد تخطيطات عمرانية لها وتعمير الفراغات الداخلية لها وإعادة بناء الأجزاء القديمة المتهالكة منها وذلك دون المساس بالأراضي الزراعية، فإن هذه القرى -خصوصا ذات الأحجام الصغيرة منها- يمكنها أن تستوعب بعضا من الزيادة السكانية. وقد قدرت القدرة الاستيعابية الكلية للقرى المصرية بما فى

ذلك سكانها الحاليون فى إحدى الدراسات بنحو ٣٩,٧ مليون نسمة[١]. ولما كان تعداد الريف عام ٢٠٠٠ بلغ ٣٦,٩٣ مليون نسمه حسب ما جاء فى دراسة السكان السابق الإشارة اليها، فإن القرى الحالية تستطيع أن تستوعب ما يقرب من ٢,٧٧ مليون نسمة من الزيادة السكانية الريفية بجانب سكانها الحاليين قبل أن تصل إلى درجة التشبع السكانى المفترضة فى هذه الدراسة الخاصة بالإمكانية الإستيعابية للقرية المصرية.

وقد قامت كل من كلية التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة وكلية الهندسة بجامعة عين شمس وكلية الهندسة بجامعة المنوفية -بتكليف من الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- بدراسة التخطيط العمرانى للعديد من القرى بما فى ذلك تحديد قدراتها الاستيعابية القصوى من السكان. وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلى:

- متوسط القدرة الاستيعابية لبعض قرى محافظة الجيزة يبلغ ٣٣,٨% من سكانها الحاليين.
- متوسط القدرة الاستيعابية لبعض قرى محافظة المنوفية يبلغ ٢٧,٥% من سكانها الحاليين.
- متوسط القدرة الاستيعابية لبعض قرى محافظة القليوبية يبلغ ٢٧,٥% من سكانها الحاليين.
- متوسط القدرة الاستيعابية لبعض قرى محافظة الغربية يبلغ ٢٤,٣% من سكانها الحاليين.
- المتوسط العام للقدرة الاستيعابية للقرى موضع الدراسة يبلغ ٢٨% من سكانها الحاليين.

[١] الدكتور مصطفى الديناري - الإمكانية الاستيعابية للقرية المصرية - مجلة جمعية المهندسين - العدد الثاني ١٩٩٠.

وتتمثل القدرة الاستيعابية للزيادة السكانية فى القرى فى الامتداد الرأسى لبعض المبانى الحالية والامتداد الأفقى على الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية داخل كردونات القرى، وكذلك في إعادة بناء النواة الأساسية للقرية كما سيأتى ذكره تفصيلاً فى الجزء الثامن من هذه الدراسة. ولكن هذه الامتدادات تواجهها صعوبات عدة مما يحد من القدرة الاستيعابية السابق ذكرها والتى تبلغ ٢٨% من السكان. وأمام هذه الصعوبات يمكن الفرض أن القدرة الاستيعابية للقرى تبلغ ٢٠% من سكانها الحاليين. وقد أُخذ بهذا الفرض فى الأجزاء المختلفة من هذه الدراسة وليس بغرض آخر.

وبناء على ما سبق فإن القدرة الاستيعابية القصوى للقرى الحالية في الوادى والدلتا من الزيادة السكانية سوف تبلغ ٧,٣٨ مليون نسمة (١,٦ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة يبلغ ٤,٦ فرد)، وسوف تحتاج هذه الأسر إلى عدد مماثل من الوحدات السكنية.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذين سيعملون بالزراعة سوف تنخفض إلى حوالي ٢٥% من إجمالى القوى العاملة بالريف. وقد سبق أن ذكر أن نسبة العاملين بالنشاط الزراعي بلغت ٣٠,١% عام ١٩٩٦(جدول ٢-٦). وبالتالي فمن المتوقع أن ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة غير الزراعية كالخدمات والإدارة والحرف والتجارة والبناء والصناعة إلى حوالي ٧٥%. أي أن القرى سوف تتجه بدرجة أكبر إلى التحضر، وتقل نسبيا صبغتها الزراعية.

استيعاب بعض الزيادة السكانية فى القرى الجديدة فى مناطق الإصلاح الزراعي

تم استصلاح مناطق كثيرة على حواف الدلتا مثل الصالحية فى شرقها والنوبارية ومديرية التحرير فى غربها. كما تم استصلاح بعض المناطق في

سيناء والوادي الجديد بالصحراء الغربية، ويجري حاليا استصلاح منطقة توشكا بمد ترعة الشيخ زايد من السد العالي إليها ومنطقة وادي الطينة في سيناء بمد ترعة السلام لتصل إليها. وسوف تستوعب مناطق الاستصلاح الزراعي جزءا من الزيادة السكانية فى كل من الريف والحضر.

ومن المقدر أن مساحة خمسة أفدنة من الأراضي المستصلحة تكفي لتغطية احتياجات الأسرة الواحدة. وعلى ذلك فإن مساحة مليون فدان يمكن أن تستوعب حوالي ٢٠٠ ألف أسرة زراعية وحوالي ٤٠٠ ألف أسرة تعمل فى الخدمات الاجتماعية والإدارة، وكذلك فى الصناعات وعلى الأخص فى الصناعات الزراعية وتربية الحيوان وغيرها.

استيعاب الزيادة السكانية فى المدن والمجتمعات الجديدة

يمكن توجيه الفائض من سكان الحضر والريف إلى المدن والمجتمعات الجديدة التي سوف تقام فى محاور التنمية الواعدة، والتي تتمثل أساسا فى الآتي:

- ساحل البحر الأحمر الممتد من السويس شمالا إلى منطقة حلايب وشلاتين، وهو محور تنمية سياحية فى المقام الأول.
- محور الصحراء الشرقية ويختص أساسا بالتعدين وبالنشاط الصناعي.
- محور الصحراء الغربية الممتد من توشكى جنوبا إلى واحة سيوة شمالا وله إمكانات زراعية وتعدينية وصناعية كبيرة.
- إقليم سيناء وقناة السويس.
- منطقة بحيرة ناصر.

وذلك كما هو مبين بالفصل السادس من الجزء الأول من الدراسة.

هجرة العمالة المصرية الزائدة إلى الخارج

تشير الدلائل إلى تقلص هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات ودول الخليج، ولكن فى مناخ سياسي ملائم يمكن للعمالة المصرية الزائدة أن تتجه إلى دول قد تكون فى حاجة ماسة إليها مثل السودان وليبيا والعراق. وربما تكون إحدى استراتيجيات مصر الأساسية فى المستقبل القريب تطوير العلاقات مع هذه الدول بما يسمح بهجرة العمالة المصرية إليها والإقامة بها إما بصفة مؤقتة وإما بصفة دائمة. أما العاملون بالنشاط المهني فقد تتجاوز هجرتهم نطاق هذه الدول وتمتد إلى الدول الأفريقية.

ولكن نظرا إلى ديناميكية السكان وتداخل دوافع وعناصر الهجرة الداخلية والخارجية، فإنه قد يصعب تحديد قدرة استيعاب كل من مناطق الإصلاح والمدن الحالية والمدن الجديدة ومحاور التنمية للزيادة السكانية الريفية على وجه اليقين.

٢ - نمط الإسكان والعمران

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية فى الريف عام ٢٠٢٠ تقدر بحوالي ٧,٣٨ مليون نسمة عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ وهذا يعني زيادة عدد الأسر بحوالي ١,٦ مليون أسرة تحتاج إلى ١,٦ مليون وحدة سكنية. وقد جاء فى الجزء الخامس من هذه الدراسة والخاص بالإسكان بأن حوالى ٨٢٥ ألف أسرة فى الريف تسكن فى أماكن هامشية وفى غرف مستقلة. فإذا ما فرض أنه يمكن إقامة حوالى ١٠٠ ألف وحدة جديدة بديلة فإن المطلوب من الوحدات السكنية الجديدة بالقرى الحالية يقدر بحوالي ١,٧ مليون وحدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٠. ويمكن الفرض أن إسكان محدودي الدخل

سوف يمثل ٥٠% من الوحدات السكنية بالريف والإسكان المتوسط سوف يمثل ٤٥% والإسكان فوق المتوسط سوف يمثل ٥% فقط من هذه الوحدات.

وسوف يتم توزيع الوحدات السكنية الجديدة فى القرى الحالية فى الوادي والدلتا على أساس أن يتناسب المسكن مع احتياجات ساكنه ومتطلباته، وذلك حسب الأنماط السكنية التالية:

- **البيت الريفي:** وهو مسكن المزارعين ملاكا أو أجراء، وأهم ما يميزه مشاركة الماشية والطيور الداجنة للفلاح وأسرته فى منزله بالإضافة إلى غرف النوم وغرفة تخزين المحاصيل. ويمكن أن يتكون المسكن من دور أو دورين، ويبلغ عدد هذه الوحدات ما يقرب من ربع مجموع الوحدات المستجدة.
- **مساكن الموظفين والحرفيين والعاملين بالأنشطة غير الزراعية:** وهؤلاء يمثلون ٧٥% من سكان القرى العاملين، وسوف يحتاجون إلى وحدات سكنية بمساحات مختلفة فى عمارات متعددة الطوابق وتشبه إلى حد كبير مساكن الحضر.

ولكي يمكن للقرى الحالية أن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة فإنه يلزم إعادة تخطيطها بهدف تطوير طاقاتها الاستيعابية طبقا للمعدلات والمعايير الواردة بقانون التخطيط العمراني، وبما يتناسب مع مساحاتها ومواردها وفى ضوء فرص العمل الممكنة.

٣ - الأراضي اللازمة لاستيعاب الزيادة السكانية

سبق أن ذكر أن عدد السكان الذين يمكن استيعابهم داخل القرية الحالية حتى عام ٢٠٢٠ من الزيادة السكانية يبلغ حوالي ٧,٣٨ مليون نسمة. وفي ضوء قانون التخطيط العمراني الذي يحدد الكثافة فى القرى بالوادي والدلتا

بـــ ١٥٠ فرداً في الفدان فإن الزيادة المتوقعة في السكان سوف تتطلب حوالى ٥٠ ألف فدان. ويمكن توفير هذه المساحة باستغلال الجيوب الزراعية داخل القرى بعد تحديد كردوناتها وكذلك بالتوسع في بناء العمـــارات ذات الأدوار المتعددة.

(٢) مشاكل الإدارة الريفية

تتمثل مشكلات الإدارة في مصر وعلى الأخص الإدارة الحضرية والإدارة الريفية بشكل واضح في إدارة القرية المصرية. فليس للقرية – شأنها في ذلـــك شأن المدينة – نظام إدارى متناسق يعمل كوحدة واحدة متكاملـــة تتحـــدد فيـــه مسئوليات وواجبات كل جهاز من أجهزة الإدارة على المستويين الأفقي والرأسي تحديدا واضحا ولا يسمح فيه بتعارض المسئوليات وتداخلها، بـــل تعمـــل هـــذه الأجهزة جميعها في تناسق وتعاون، وتهدف جميعها إلى تحقيق التنمية الشـــاملة بكفاءة عالية.

والوضع الإداري الحالي مليء بالتـــداخلات المتضـــاربة بـــين الأجهـــزة المركزية الإدارية والأجهزة المحلية على سواء كما هو واضح بالفصل الخاص "بالهيكل الإداري والمؤسسي للقرية" في هذا الجزء. وغني عن الـــذكر أن هـــذا التداخل في المسئوليات ينتج عنه ضياع الكثير من الوقت والجهد والمـــال فـــي فترة من أوجب الأمور فيها تقليل الفاقد إلى أدني حد ممكن وتعظيم الناتج إلـــى أقصى درجة ممكنة.

فكما سبق ذكره يعاني الريف المصري كما يعـــاني الحضـــر مـــن قيـــام الوزارات المركزية كل على حدة بتخطيط وتنفيذ مشروعاتها دون تنسيق يـــذكر فيما بينها من جهة، ودون التعاون الفعّال مع الوزارة المسئولة أصلا عن الإدارة المحلية من جهة أخرى، وذلك رغم أن قانون الإدارة المحلية وتعديلاته المتعاقبة

وقانون التخطيط العمراني الصادر في عام ١٩٨٢ قد جعلا مسئولية إدارة الريف والحضر وتنميتهما تخطيطا وتنفيذا تقع على عاتق التنمية المحلية وكانت تسمى بوزارة التنمية الريفية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الحكم المحلي وصارت الآن وزارة التخطيط والتنمية المحلية. إلا أن محدودية الإمكانات المادية وضعف الكوادر الفنية بها القادرة على التخطيط والتنفيذ قد مكّن الوزارات المركزية ذات الإمكانات البشرية والمالية الكبيرة من العمل منفردة بكل من الريف والحضر. وهذه الوزارات هي وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة التعليم ووزارة التضامن الاجتماعى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ووزارة الصناعة، والتي تقوم كل منها بتنفيذ خططها في مجال تخصصها بدون إطار واحد يجمعها وينسق فيما بينها. وقد امتد هذا النسق الانفرادي في العمل إلى الأجهزة التي أنشئت مؤخرا خارج الهيكل الوزاري مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ذي الموارد المالية الكبيرة من الخارج والداخل فإنه أيضا يؤدي خدماته بصورة شبه مستقلة عن غيره من الأجهزة الأخرى والإدارات المختلفة.

وقد أدى غياب التنسيق والتخطيط القومي إلى عدم العدالة في توزيع المشروعات التنموية والخدمية بين الحضر والريف من جهة وبين المحافظات المختلفة من جهة أخرى. فقد أوضحت الجداول الخاصة بالتنمية والخدمات الاجتماعية أن الحضر ينال منها نسبة أكبر من الريف، كما أن محافظات الوجه البحري تنال حظا أوفر من هذه المشروعات من محافظات الوجه القبلي. كما أدى غياب التنسيق إلى أن الخدمة الواحدة قد تقوم بها أكثر من جهة لكل منها خططها وأولوياتها، والتي قد تختلف عن خطط وأولويات الجهات الأخرى. فعلى سبيل المثال تقوم كل من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وجهاز تنمية القرية التابع لوزارة

التخطيط والتنمية المحلية بتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي بالريف كل على حدة. وقد نتج عن عدم تضافر الجهود تكرار الأخطاء وعدم الاستفادة من التجارب السابقة بدرجة كافية، وعلى الأخص في تطوير نظم الصرف الصحي الملائمة للقرى على اختلاف مواقعها في الوادي والدلتا وفي الصحراء وعلى السواحل.

ومن أوضح مظاهر الازدواجية في النظام الإداري الحالي أن وزارة الداخلية تقوم بتعيين العمد ومشايخ القرى، بينما تقوم وزارة التخطيط والتنمية المحلية بتعيين الكوادر الإدارية للوحدات المحلية التابعة لها هذه القرى. أي أن إدارة القرية موزعة بين وزارة الداخلية من ناحية ووزارة التخطيط والتنمية المحلية من جهة أخرى. ويعني ذلك أن القرية تعيش حاليا تحت نظامين منفصلين أحدهما يختص بالأمن وتنفيذ تعليمات الوزارات المركزية في مجال الري والزراعة، والآخر يختص بالخدمات والتنمية.

وهذه الازدواجية لا تقتصر فقط على أداء الوزارات المركزية بل تمتد أيضا إلى داخل الوزارة الواحدة بين أجهزتها المختلفة. إذ أنه بمراجعة أهداف ومسئوليات الوحدات المحلية في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال العمراني ومجال المشاركة الشعبية نجد أنها نفس أهداف جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وبرنامج شروق في هذه المجالات رغم تبعية هاتين الجهتين لوزارة واحدة هي وزارة التخطيط والتنمية المحلية. وقد عرضنا في الفصل الخاص بالهيكل الإداري والمؤسسي للقرية المصرية (الفصل السابع من هذا الجزء) مجالات عمل هاتين الجهتين تفصيليا لكي يتبين أوجه التشابه بل أوجه التطابق بينهما في المسئوليات والأهداف.

مما سبق يتضح أن جهات عدة تعمل منفصلة عن بعضها البعض في الريف المصري في مجال الإدارة والخدمات والتنمية. كما أن هذا الانفصال في الأداء يمتد أيضا إلى داخل الوزارة الواحدة، وعلى الأخص داخل الوزارة المسئولة أساسا عن الريف تنمويا وعمرانيا وخدميا وإداريا وهي وزارة التخطيط والتنمية المحلية. وأمام هذا الوضع ستكون مشكلة إدارة الريف المصري من أهم وأعقد المشاكل التي تواجهها مصر حاليا ومستقبلا. وأياً كان التعديل المقترح لمواجهة هذا الوضع فيجب أن يشتمل على عناصر ثلاثة أساسية: أولها تأكيد اللامركزية في الإدارة وذلك بإتاحة مساحة أكبر للمحليات للقيام بدورها في التخطيط والتنفيذ وإتاحة الموارد التمويلية والإمكانات البشرية اللازمة لها، ويتبع ذلك بالضرورة تقليص دور الوزارات المركزية في المجال التنفيذي واقتصاره على وضع السياسات القومية العامة، وتمكين الأجهزة الإدارية بمستوياتها المختلفة من أداء دورها في تنفيذ هذه السياسات. لقد أصبح الاتجاه نحو اللامركزية إحدى السمات الأساسية للإدارة المعاصرة في العديد من دول العالم. وثاني هذه العناصر هو ضرورة أن تعمل الجهات المختلفة المسئولة عن الريف إداريا وتنمويا وخدميا كفريق متكامل يتسم أداؤه بالكفاءة والفاعلية. أما ثالثها فهو تشجيع المساهمة الشعبية في إدارة الريف بصورة أكثر تأثيرا عما هي عليه الآن.

(٣) تحضر الريف والتغير في هيكله العمراني والاجتماعي والاقتصادي

من أبرز التغيرات التي طرأت على الريف تحوله السريع نحو التحضر وبعده عن الصبغة الزراعية البحتة التي سادته طوال تاريخه. ومن أهم مظاهر هذا التحول ما يلي:

١ - الانخفاض التدريجي في نسبة العاملين في الزراعة حتى صارت الآن حوالي ٤٥% من مجموع القوى العاملة. ومن المنتظر أن يستمر انخفاض هذه النسبة حتى تصل إلى حوالي ربع مجموع العاملين في عام ٢٠٢٠. ويواكب هذا الانخفاض في نسبة العاملين بالزراعة ارتفاع كبير في نسبة العاملين في أنشطة ذات صبغة حضرية مثل الأنشطة المهنية والحرفية والتجارة والصناعة والخدمات. ومن المنتظر أن يزداد حجم هذه الأنشطة من حيث النوع والكم خلال العشرين سنة القادمة.

٢ - الزيادة الكبيرة في أحجام القرى حتى تجاوزت كثيرا الأحجام التقليدية التي عرفت بها القرية المصرية في الماضي. فأكثر من ٦٠% من القرى الحالية يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة وكثير منها تجاوز العشرين ألف نسمة بل أن بعضها وصلت إلى ٦٠ ألفاً و ٨٠ ألف نسمة. إن مثل هذه القرى الكبيرة تشابه في أحجامها أحجام المدن الصغيرة بل والمدن المتوسطة.

٣ - امتدت خارج الكتلة البنائية التقليدية للقرية أحياء جديدة اتخذت النمط الحضري في تخطيطها وفي تقسيمها بشوارع طولية وشوارع عرضية، وفي ارتفاع مبانيها إلى أربعة وأحيانا إلى ستة أدوار، وفي زيادة كثافاتها البنائية والسكانية زيادة كبيرة وصلت إلى مثيلاتها بالحضر. وقد بلغت مساحة هذه الأحياء الحضرية إلى ما يقرب من أربعة أمثال الكتلة البنائية الأصلية ذات الشكل الدائري أو البيضاوي. واستخدم في بناء مباني هذه الأحياء نفس المواد ونظم البناء المستخدمة في الحضر وهي الهياكل الخرسانية والطوب الأحمر في الحوائط الداخلية والخارجية. وفي غياب تخطيط عمراني للقرية صارت هذه الأحياء بالقرى شديدة الشبه بالأحياء العشوائية التي أقيمت حول المدن وفي الأراضي الفضاء داخلها والتي

كانت تفصل كتلها السكانية من حيث ضيق الشوارع وعدم توفر التهوية والإنارة اللازمة.

وظهرت في القرى لأول مرة الشقق السكنية والتي يجري عليها ما يجري على الوحدات السكنية بالحضر من تأجير وتمليك وارتفعت أسعار أراضي البناء حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر.

٤ - أدى توافر وسائل المواصلات الحديثة ورصف الطرق التي تربط القرى ببعضها البعض وبالمدن التي تتبعها إلى سهولة الانتقال بين القرية والمدينة، وأصبح من المألوف أن يسكن البعض في أحدها ويعمل في الأخرى. كما أدى توافر وسائل الاتصال الإعلامي المسموعة والمرئية إلى بلوغ ثقافة الحضر إلى الريف والتي ساهمت في تغيير العديد من قيمه وسلوكياته. وقد واكب ذلك ازدياد الوعي التعليمي والوعي الصحي وزيادة الاهتمام بدور المرأة ودور الجمعيات الأهلية.

كل هذه العوامل أدت في النهاية إلى تغيير في هيكل القرية وتحويلها من مجتمع ريفي إلى مجتمع شبه حضري. وبمعنى آخر فإن الحواجز التي كانت تفصل الريف عن الحضر قد رفعت تدريجيا وفتحت كافة القنوات بينهما. ومن الملاحظ أن هذه المتغيرات الجذرية في الحياة القروية جاءت دون أن يكون للقرية مقومات الحضر مما أدى إلى انفصام واضح في الحياة الريفية.

ومن الواجب أن يكون للقرية المقومات الملائمة لهذه التغيرات وعلى الأخص في مجال إدارتها وفي مجال نشاطاتها الاقتصادية وفي مجال الخدمات الاجتماعية بها. وفي هذا الشأن يمكن أخذ أحد اتجاهين:

الأول أن يعاد تعريف القرية والمدينة على ضوء المستجدات في طبيعة كل منهما إما من حيث عدد السكان وإما من حيث نسب الأنشطة الاقتصادية بها أو

غير ذلك من عناصر التعريف. أما الاتجاه **الثاني** هو أن تعامل القرى كمدن صغيرة ويكون لها نفس الهياكل المؤسسية التي لدى هذه المدن. أي ينظر إلى كليهما كتجمع عمراني. وفي كلتا الحالتين يجب أن يتم التغيير في إطار نظام جديد للإدارة المحلية على المستوى القومي والمستوى الإقليمي ومستوى المحافظة ومستوى البلديات سواء أكانت مدنا أم قرى.

(٤) مشاكل التنمية الريفية

سبق أن ذكر تفصيليا ما قامت به وزارة التخطيط والتنمية المحلية وجهاز بناء وتنمية القرية وبرنامج شروق في تحديد أهداف التنمية المحلية، وفيما يلي ملخص لهذه الأهداف:

١ - الإدارة المحلية

تحددت أهداف التنمية الريفية في مجالات ثلاثة بموجب قانون الإدارة المحلية وهي:

المجال الاقتصادي: ويشتمل على النهوض بمستوى الإنتاج من الحاصلات النباتية والحيوانية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان. كما اشتمل على تنفيذ مشروعات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعي والبيئي، على أن يقوم بهذه المشروعات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني.

المجال الاجتماعي: ويشتمل على توفير الخدمات العامة الصحية والتعليمية ومراكز الشباب بإسهام فعال من الأهالي، وكذلك تنظيم العمالة واستيعاب أكبر قدر من العمالة في المشروعات الإنتاجية المحلية.

المجال العمراني: ويشتمل على مد المرافق وتهيئة بيئة عمرانية وتحقيق كثافات سكانية متوازنة وتخطيط الامتدادات العمرانية للقرية.

٢ - **جهاز بناء وتنمية القرية:**

تتلخص أهداف التنمية الريفية حسب قانون إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية فيما يلي:

تطوير البنية الهيكلية للقرية: والتي تتمثل في الخدمات الأساسية والمرافق والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وذلك للنهوض بالقرية ورفع مستوى معيشة سكانها.

تطوير الموارد البشرية: وذلك من خلال برامج التدريب ودعم نظم وأساليب اللامركزية.

تطوير القاعدة الإنتاجية للقرية: والتي تأتي كنتيجة للهدفين السابقين بالإضافة إلى العمل على تحسين وتهيئة فرص الاستثمار والإنتاج بالقرية.

٣ - **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق":**

حدد البرنامج هدفه الاستراتيجي في التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم في إحداث هذا التقدم، ويمثل هذا الهدف أربعة محاور للتنمية المحلية:

التنمية البيئية المحلية: وتهدف إلى تنمية الموارد البيئية المحلية المتاحة والتحسن المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطن.

التنمية الاقتصادية المحلية: وذلك بتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف وإعادة القرية إلى عصر الإنتاج.

التنمية البشرية المحلية: وتشتمل على ضبط معدلات النمو القروي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد وإعلاء الشعور القروي بالمسئولية تجاه مجتمعه من خلال مشاركته في الحياة العامة.

التنمية المؤسسية: وتعني تعميق اللامركزية في التنمية المحلية وتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية والمحلية.

وقد تحدد في البرنامج مراحل أربع لتحقيق هذه الأهداف تمتد من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧.

ومن الملاحظ أن أهداف هذه الجهات الثلاث تكاد تتطابق وتشتمل في مجموعها على المكونات الأساسية للتنمية الشاملة وهي:

- التنمية الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية.
- التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.
- التنمية العمرانية.
- التنمية الإدارية أو المؤسسية.
- المشاركة الشعبية في التنمية وتنظيم دور المرأة والجمعيات الأهلية.

ولكن رغم مرور سنوات طويلة على تحديد هذه الأهداف إلا أن حظها من التحقيق كان محدودا، ويرجع ذلك لأسباب رئيسية سبق الإشارة إليها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ -تعدد الجهات المنوط بها تحقيق أهداف التنمية الريفية. ورغم أن هذه الجهات تتبع وزارة واحدة إلا أن تكليفها بتحقيق نفس الأهداف يؤدي إلى تداخل في المسئوليات والاختصاصات واضطراب في الأداء.

٢ - قيام الوزارات المختلفة بتنفيذ مشروعاتها التنموية منفردة وبدون تنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية المحلية.

٣ -عدم توافر التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات مما أدى إلى تعثر بعض برامج التنمية بل والى توقف العديد منها. كما أدى ارتفاع

obeikandl.com

سعر الفائدة على القروض المتاحة للتنمية الريفية واشتراطات ضمانات كثيرة إلى عدم قدرة صغار الملاك والمعدمين على الحصول على هذه القروض والاستفادة منها.

٤ - عزوف الأهالي عن المشاركة الفعّالة في مشروعات التنمية بدرجة كافية وضعف الخبرات الفنية المتاحة لدى أهل القرية لممارسة الأعمال المتخصصة أو إقامة المشروعات التي تدر عليهم عائدا ودخلا أكبر.

٥ - عدم توافر الكوادر الفنية بالمحليات القادرة على تنفيذ مشروعات التنمية الريفية.

ويجب أن تتم التنمية الريفية في إطار نظام إداري متكامل يقتصر فيه دور الوزارات المركزية المختصة على وضع السياسات والأطر العامة وبرامج التنمية على المستوى القومي وتوفير التمويل اللازم لهذه البرامج، سواء أكان من الخارج أم من الخزانة العامة. أما المحليات -ممثلة في الأقاليم والمحافظات والبلديات- فتقوم بوضع وتنفيذ برامجها والعمل على تحفيز المشاركة الشعبية في المساهمة فيها، على أن يتم كل ذلك في أطر اقتصادية سليمة، وذلك لأن تعثر العديد من مشروعات التنمية السابقة كان يرجع ضمن عوامل أخرى إلى أسباب اقتصادية في المقام الأول.

من العرض السابق للقرية المصرية من جوانبها السكانية والاجتماعية والاقتصادية يتضح ضرورة الاهتمام بعدة قضايا تمثل المشاكل الرئيسية للتنمية الريفية المتكاملة. وفيما يلي عرض موجز لهذه القضايا.

١ - **التنمية الزراعية:**

تأتي في مقدمة المشاكل في هذا المجال ما يلي:

- تفتيت الأراضي الزراعية إلى حيازات صغيرة. وقد أثر هذا التفتت الحيازي سلبيا على الإنتاج الزراعي وأدى إلى انخفاض إنتاجية بعض الحاصلات الزراعية.
- الإسراف الشديد في مياه الري ذلك لأن المستخدم الفعلي من مياه الري يزيد كثيرا على حاجة المحاصيل، وما زالت الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا تروى بطريقة الغمر. وهناك طرق أخرى للري أكثر توفيرا في استخدام المياه مثل الري بالتنقيط والري بالرش.
- وجود فاقد كبير بعد الحصاد وفي الطرق المتبعة حاليا في التخزين.

٢ - **التنمية الصناعية:**

نظرا لأن نصف القوى العاملة في الريف حاليا تعمل في الزراعة وأن هذه النسبة في طريقها إلى التناقص، فإن الأمر يستوجب إعطاء اهتمام متزايد للتنمية الصناعية في الريف وذلك لامتصاص العمالة الزائدة الحالية والمستقبلية بالريف. وتشمل الصناعات الريفية والتي يجب التوسع فيها ما يلي:

- الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوافرة خاماتها في البيئة المحلية. وهي صناعات يدوية أو نصف ميكانيكية. وتعتمد هذه الصناعات على معدات خفيفة كما أن احتياجها للطاقة والبنية الأساسية محدود نسبيا. ويمكن من خلال هذه الصناعات الصغيرة تفريخ أجيال جديدة من القوى العاملة المدربة.

obeikandl.com

- الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة خصوصا في القرى الواقعة في نطاق مراكز صناعية كبيرة. لقد حاولت بعض الدول خصوصا في آسيا إدخال مثل هذه الصناعات المغذية في قراها ونجحت في ذلك نجاحا كبيرا. وليس هناك ما يمنع من إدخال مثل هذه الصناعات في قرى مصر.

ولا شك أن تصنيع الريف يمثل تحديا كبيرا لمصر في المستقبل القريب والبعيد ولكن يجب أن تتوافر له مقومات النجاح من توفر الخامات وجودة الإنتاج وسبل التسويق في الداخل والخارج، بجانب القروض الميسرة وتدريب العمالة. ويعني تصنيع الريف تحويل القرية من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج يسهم في التنمية القومية الشاملة؛ شأنه في ذلك شأن مجتمع الحضر.

٣ - التنمية البشرية:

يأتي في نطاق التنمية البشرية عدة نقاط هامة، منها ما يلي:-

- **محو الأمية**. إن الأمية تسيطر على حوالي ٥٠% من سكان الريف ولا يمكن أن يكون هناك إنتاج أو تنمية حقيقية في مجتمع يعاني هذه النسبة العالية من الأمية. وبرامج محو الأمية -وتسمى أحيانا برامج تعليم الكبار- لم تسفر حتى الآن عن نتائج مرضية. ومن أسباب الأمية في مصر: النسبة العالية لتسرب التلاميذ خصوصا في المراحل الأولى من التعليم. وتمثل الأمية أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر. ويجب أن لا يقتصر محو الأمية على تعليم القراءة والكتابة فقط، بل يجب أن تمتد أيضا إلى نشر الوعي الثقافي والأخذ بأسباب الفكر العلمي المعاصر.

- **المشاركة الشعبية.** من أهم عناصر التنمية في الريف تشجيع المواطنين على المشاركة في مشروعات التنمية المحلية، وذلك بإتاحة مناخ ديمقراطي وتطبيق اللامركزية وإتاحة الفرصة للأفراد للقيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم. وكذلك إزالة حاجز الرهبة والحذر بين الفلاح والأجهزة الحكومية حتى يمكن تنمية روح المشاركة الشعبية وتدعيم المنظمات والجمعيات الشعبية والتعاونية وإتاحة الفرصة أمامها للقيام بدور فعّال في مجالات التنمية كافةً، إذ أنه من الملاحظ أن هذه الجمعيات لم تقم حتى الآن بدور مؤثر في خدمة مواطنيها.
- **التدريب.** من الواضح انخفاض مستوى الفرد الريفي ليس فقط في الإبداع والابتكار بل في الأداء الحرفي والمهني والصناعي. ويحتاج رفع مستوى أداء الفرد إلى برامج تدريبية جادة، ولذا فيجب التوسع في إنشاء مراكز التدريب في جميع مجالات الإنتاج في الريف.

إن التنمية الريفية المتكاملة في كافة نواحيها تمثل الآن مشكلة رئيسية، ذلك لأن الحضر قد نال دائما حظا أوفر في الرعاية من الريف حتى صار الفرق بين الاثنين في كافة المجالات واضحا بل ومتزايدا. ويلزم تنمية الريف حتى يمكنه أن يسهم في تحقيق التنمية القومية الشاملة بصورة متوازنة تشمل جميع شرائح المجتمع.

(٥) مشكلة التنمية العمرانية للقرية المصرية

سبق أن أوضحنا أن القرية المصرية ليست قرية واحدة، بل هي في حقيقة الأمر قريتان تتمثلان في حلقتين متتاليتين إحداهما تعتبر النواة وهي الجزء الأوسط الدائري والذي تم بناؤه بطريقة تلقائية على آماد طويلة ويقطنه العاملون

بالزراعة من أجـــراء أو من صغار الملاك. والثانية أقيمت في النصف الأخيـــر من القرن العشرين حول القرية الأولى، واتخذت في تخطيطها شكل الأحـــواض الزراعية التي بنيت عليها وحلت شوارعها الطولية والعرضية محـــل المســـاقي التي كانت تروى بها هذه الأحواض، ويقطنها في الغالب العاملون فـــي أنشـــطة غير زراعية: حرفية أو مهنية أو إدارية.

إن القرية المصرية بجزءيها القديم والحديث لم يتم بناؤها حســـب مخطـــط متكامل بالمعنى الحديث بل تركت تنمو بصورة عشوائية دون مراعاة للكثافـــات البنائية والكثافات السكانية ودون تحديد لاستخدامات الأراضي وبـــدون تـــوافر الخدمات الاجتماعية بدرجة كافية.

ولم تجد القرية من الاهتمام الرسمي في أغلب العهـــود إلا أقـــل القليـــل، واستحوذ الحضر على أغلب الاستثمارات الإنتاجية والخدمية. ورغم وجود نظام إداري محلي يمارس بعض السلطات المحدودة إلا أن تأثيره في مجـــال التنميـــة العمرانية للقرية كان أيضا محدودا للغاية. وقد تمت بعض التجارب في تخطـــيط امتدادات بعض القرى وتحسين البيئة العمرانية للكتلة البنائية الأصلية، وقد قامت بها جهات مختلفة كما سبق شرحه. ولكن هذه التجارب لم تستكمل لأسباب عـــدة منها عدم توافر الإمكانات المادية من ناحية وعدم توافر الكوادر الفنية المحليـــة من ناحية أخرى وكذلك عزوف الأهالي عن المشـــاركة الفعليـــة فـــي مراحـــل التخطيط والتنفيذ، فضلا عن أن هذه الجهات قد قامت بمشروعاتها وهي منفردة وبدون تعاون كاف من أجهزة الدولة المسئولة عن التنميـــة الريفيـــة بجوانبهـــا المختلفة.

ومن الواضح أن السبب وراء تعثر التنمية العمرانية هو نفس الســـبب وراء التعثر في مجالات التنمية الأخرى، ألا وهو عدم وجود نظـــام إداري متناســـق

لإدارة التنمية الريفية على المستوى القومي والمستوى الإقليمي ومستوى المحافظات ومستوى البلديات، وبدون مثل هذا النظام المتكامل تظل محاولات التنمية محاولات مبتورة غير ذات فاعلية.

وتمر التنمية العمرانية سواء أكانت حضرية أو ريفية بمراحل ثلاث وهي: أولا تحديد الحيز العمراني، وثانيا إعداد المخطط الهيكلي، وثالثا إعداد المخطط العام. وفيما يلي موجز لكل مرحلة من هذه المراحل وبيان ما تم بشأنها في المجال الريفي.

١ – تحديد حيازات القرى

يعني تحديد الحيازات وضع الحدود الخارجية للكتلة البنائية والتي لا يسمح بالبناء خارجها. وهذا التحديد الحيازي للمدن وللقرى على وجه الخصوص أمر ضروري للأسباب الآتية:

- الحفاظ على الرقعة الزراعية والحد من التعديات العشوائية عليها.
- توجيه وتنظيم عمليات التنمية العمرانية وتحديد اتجاهات النمو.
- إعداد المخططات الهيكلية والعامة على أساس الحيز العمراني المعتمد.
- إدراج القرى المعتمد أحوزتها ضمن خطة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي لإمدادها بالمرافق حتى تتكامل مشروعات التنمية مع مشروعات البنية الأساسية.

ويمكن إيجاز خطوات إعداد واعتماد الحيز العمراني على النحو التالي:

- تقوم الوحدة المحلية بأجهزتها الفنية أو بتكليف من تراه بإعداد الحيز العمراني للقرية وذلك بناء على التصوير الجوي الذي تم عام ١٩٨٥.

- يعرض الحيز العمراني المعد من قبل الوحدات المحلية على الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمناقشته وإجراء ما يلزم من تعديلات بشأنه.
- بعد موافقة الهيئة العامة للتخطيط العمراني يتم العرض على المجلس الشعبي المحلي لإقراره.
- بعد إقرار الحيز العمراني من المجلس الشعبي المحلي يتم عرضه على اللجنة الدائمة المختصة باعتماد الحيز العمراني لمدن وقرى الجمهورية وذلك لإقراره. وقد شكلت اللجنة طبقا للقرار الوزاري رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٣ برئاسة رئيس هيئة التخطيط العمراني وعضوية ممثلين عن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ووزارة التخطيط والتنمية المحلية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وجهاز حماية الأراضي بوزارة الزراعة وجهاز شئون البيئة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والمحافظة المطلوب اعتماد الحيز العمراني لها.
- بعد الاعتماد النهائي للحيز العمراني تتم موافاة الأطراف ذات الصلة بالتنمية الريفية به وعلى الأخص الإدارة المركزية لحماية الأراضي والإدارة المركزية لمياه الشرب والصرف الصحي والأمانة العامة للإدارة المحلية والمحافظة ومجلس المركز والمدينة التابع لها القرية.

وتعتبر الوحدة المحلية هي جهة الاختصاص في هذا الشأن حيث أن وجود حيز عمراني معتمد يمكنها من إحكام الرقابة على أي تعديات أو عشوائيات على الأراضي الزراعية. هذا فضلا عن دورها في عدم الترخيص لإقامة أي مبانٍ خارج حدود الحيز المعتمد.

هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة موافقة إدارة حماية الأراضي الزراعية والرجوع إليها بشأن إمكان استغلال الجيوب والأراضي الزراعية الداخلة

ضمن حدود الحيز العمراني المعتمد لإقامة أي نشاط أو استخدام عمراني عليها، إذ أن دخول بعض الأراضي الزراعية داخل الحيز لا يعني السماح بالبناء عليها.

ووفقا لبيان الأمانة العامة للإدارة المحلية عام ١٩٩٩، فقد تم اعتماد الأحوزة العمرانية لعدد ٢٢١٣ قرية وذلك حتى عام ١٩٩٩.

مما سبق يتضح أن تحديد الأحوزة العمرانية للقرى – رغم أهميتها الكبرى ورغم أنها أساس التنمية العمرانية الريفية – فإنها تواجه المشاكل الآتية:

- الأحوزة العمرانية التي تم اعتمادها لبعض القرى لا تمثل الواقع الفعلي بالنسبة للكتلة السكنية لأنها تعتمد على خرائط قديمة (خرائط التصوير الجوي لعام ١٩٨٥) وقد امتد البناء على الأراضي الزراعية خارج الكتلة البنائية المبينة بهذه الخرائط منذ ذلك الحين وحتى اعتماد الأحوزة العمرانية، مما يعني أن هذه الأحوزة قد صارت غير ذات موضوع.
- ما زالت أغلب القرى بدون تحديد لأحوزتها العمرانية والتي تعتبر الخطوة الأولى لإعداد المخطط العمراني لهذه القرى.
- رغم وجود إدارات هندسية في كل وحدة محلية فهي ليست صاحبة السلطة الأولى في التحكم العمراني داخل القرى، ولكن مديريات الزراعة هي الجهة الأكثر تأثيرا. وحتى في وجود أحوزة عمرانية معتمدة لبعض القرى فإنه من خطوات استخراج تصريح البناء داخل هذا الحيز العمراني: وجوب موافقة مديرية الزراعة على البناء والتي تجد نفسها غالبا في حيرة بين حيز عمراني معتمد على أساس خرائط غير حديثة وبين واقع عمراني مختلف تماما عنه.

٢ - المخطط الهيكلي

المخطط الهيكلي يعتبر مرحلة أولى تسبق المخطط العام، وتعنـــي بتحديـــد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى ومحددات نمـــو القريـــة والمناطق المحيطة بها في إطار التخطيط الإقليمي. ويشتمل المخطط الهيكلي على ما يلي:

- الوضع الاقتصادي الراهن للقرية وإمكان تنميتها في القطاعات المختلفة: الزراعة والصناعات الريفية والمشروعات الإنتاجية والخدمات.
- الدراسات السكانية وتشمل التركيب الديموجرافي الـــراهن وخصـــائص الموارد البشرية.
- الهيكل العمراني الحالي ويشتمل على خصائص الموقع ونمو القرية عبر تاريخها وأنماط العمران واستعمالات الأراضي وحالات المبـــاني مـــن مواد إنشاء وارتفاعات والخدمات المتاحة والطاقة الاستيعابية للقرية من السكان.
- دراسات البنية الأساسية وتشمل الطرق والتغذية بمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والتخلص من النفايات وجسات التربة.
- دراسة محددات التنمية للقرية وتشـــمل المحـــددات البيئيـــة والطبيعيـــة ومحددات القاعدة الاقتصادية والمحددات السكانية والاجتماعية والمحددات العمرانية.
- دراسة الاحتياجات وتشمل دراسة احتياجات القرية من منـــاطق الامتـــداد ووضع المعدلات اللازمة للنمو المستقبلي وكـــذلك وضـــع اســـتعمالات الأراضي البنائية والكثافات السكانية.

٣ – المخطط العام

يعتبر المخطط العام تطويراً للمخطط الهيكلي ويكون طويل المدى لمدة عشرين عاما مثلا، على أن يراجع كل خمس سنوات. ويشتمل على ما يلي:

- استعمالات الأراضي داخل الحيز العمراني وتشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية وغيرها من الاستعمالات التي تتفق مع طبيعة وظروف القرية واحتياجات السكان.
- الكثافات البنائية والسكانية.
- دراسة الإسكان الملائم للشرائح الاجتماعية المختلفة حاليا ومستقبلا.
- برنامج الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارية والثقافية والترفيهية والتجارية.
- دراسة شبكات البنية الأساسية.
- دراسة وتحديد مراحل تنفيذ المخطط العام.

وطبقا لقانون التخطيط العمراني تقوم الوحدة المحلية بإعداد كل من المخطط الهيكلي والمخطط العام مع أخذ رأي الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ثم يعرض تباعا على المجلس المحلي والوزير المختص لاعتماده وإقراره. ولكن نظرا لعدم توافر الكوادر الفنية القادرة على إعداد مثل هذه الدراسات والمخططات بالمحليات فإن الهيئة العامة للتخطيط العمراني قامت بإعداد مخططات هيكلية لما يقرب من ٤٠٠ قرية في عدة محافظات، كما قامت بالدراسات التخطيطية والتنفيذية للقرى البديلة لمتضرري الزلازل وعلى الأخص بمحافظة الجيزة وكذلك القرى التي أضيرت من السيول. ولكن بقيت الغالبية العظمى من القرى المصرية بدون مخططات هيكلية أو تفصيلية.

مما سبق يمكن القول بأن التنمية العمرانية الريفية شبه متوقفة حاليا. وتتلخص مشاكل التنمية في ما يلي:

- تعثر تحديد الأحوزة العمرانية للقرى.
- عدم إعداد المخططات الهيكلية والعامة للقرى.
- ضعف الأجهزة التخطيطية بالمحليات إلى الدرجة التي لا يمكن معها أن تقوم بمسئولياتها في هذا المجال والتي حددها قانون التخطيط العمراني.
- غيبة نظام إداري متكامل على كافة المستويات الإدارية لتحديد الأحوزة وإعداد المخططات.
- غياب مشاركة أهل الريف في التنمية الريفية رغم الأهمية القصوى لهذه المشاركة؛ فهم الأقدر على تحديد المشاكل ووضع الأولويات. وهذه المشاركة هي الضمان الوحيد لنجاح التنمية في كافة مجالاتها.

(٦) قصور البنية الأساسية في الريف المصري

يمثل قصور البنية الأساسية أحد العوائق الرئيسية في طريق تنمية ريفية متكاملة ومستدامة. إذ أن توافر البنية الأساسية يعتبر حجر الزاوية في كل مشروعات التنمية الحضرية والريفية على سواء. ومن البيانات الواردة في الفصول السابقة من ذلك الجزء؛ يتضح تدني البنية الأساسية في الريف عنها في الحضر ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات في هذا المجال يذهب أغلبها إلى المراكز الحضرية الكبيرة، وتنال المدن الصغيرة والقرى نصيباً محدوداً من هذه الاستثمارات. ويمكن إيجاز القصور في البنية الأساسية الريفية فيما يلي:

١ - الطرق

تشير الاحصائيات إلى أن حوالي ٤٠% من الطرق الريفية ما زالت ترابية غير مرصوفة. أما الطرق داخل القرية فإنها غير ممهدة ولا يسمح أغلبها

بالمرور الآلي عليها. وتأتي أهمية رصف الطرق التي تربط القرى بعضها مع بعض كما تربطها بالحضر في إمكان نقل منتجات القرية الزراعية وغير الزراعية في سهولة وسرعة إلى مراكز تسويقها بالمدن. أما الطرق الداخلية بالقرى فإنها تحتاج إلى تسوية وتثبيت تربتها ثم رصفها في مرحلة لاحقة بأسلوب مناسب مثل استخدام المربعات والقوالب الحجرية، كما تحتاج هذه الطرق إلى تنظيف بصفة مستمرة.

٢ - الصرف الصحي

من البيانات السابق عرضها يتضح أن الغالبية الكبرى من القرى (٩٠%) لم تزود بعد بشبكات الصرف الصحي رغم أن الكثير منها قد زود بمياه الشرب. والكثير من شبكات الصرف الصحي الحالية لم يتم تنفيذها حسب الأصول الفنية من حيث أقطار المواسير وميولها، كما أنه يتم الصرف مباشرة دون معالجة على المصارف أو الترع.

وأغلب الدورات والحمامات بالقرى لم تزود بصناديق الطرد. والهدف من تركيب صناديق الطرد بالمياه المتدفقة منها ليس التخلص من المخلفات الآدمية فقط، بل حمل هذه المخلفات خلال شبكة مواسير الصرف الصحى إلى محطات ومراكز المعالجة. وقد أدى عدم توفر صناديق الطرد إلى انسداد مواسير الصرف بهذه المخلفات وطفح المجاري بصفة مستمرة في أغلب الشبكات الحالية.

وقد نتج عن القصور في الصرف الصحي تلوث شديد في البيئة وارتفاع منسوب المياه الجوفية واختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحى.

وقد تقدمت تكنولوجيا معالجة الصرف الصحي في الريف في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا، وأصبحت مشكلة الصرف الريفي موضع اهتمام

الهيئات والمنظمات العالمية المعنية بالتنمية الريفية. ويمكن في مصر الاستفادة من النظم الحديثة في المعالجة والمناسبة لمواقع القرى، سواء أكانت في الوادي والدلتا أم في مناطق الإصلاح الجديدة في الصحراوات والسواحل. ويمثل الصرف الصحي أحد المشاكل الرئيسية إن لم يكن أهمها والتي تواجه الريف المصري حاليا وفي المستقبل القريب.

٣ - مياه الشرب

امتدت مياه الشرب النقية إلى الريف. ولكن ما زالت نسبة كبيرة من القرى محرومة منها. وفي هذا الشأن تجب الإشارة إلى أن نصيب الفرد في الريف يبلغ ٦٠ لترا يوميا بينما يبلغ نصيب الفرد في الحضر ما يقرب من ٣٠٠ لتر يوميا أي حوالي خمسة أمثال نظيره في الريف. وتتمثل مشكلة مياه الشرب في ضرورة توصيلها إلى كافة القرى الكبيرة والصغيرة على سواء، كما تتمثل أيضا في ضرورة زيادة كمياتها. وقد يتطلب ذلك تغييراً في شبكات المياه الحالية وعلى الأخص المتهالكة منها. ولكن يجب أن يواكب هذه الزيادة في المياه توفير الشبكات المناسبة للصرف. إذ أن الشبكتين يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب. وقد أدى توفير المياه دون الصرف الصحى إلى آثار سلبية كبيرة سبق الإشارة إليها.

٤ - الكهرباء

رغم توافر الكهرباء في أغلب القرى (٨٠%) إلا أنها لم تمتد إلى جميعها. وتستخدم الكهرباء في الريف أساسا في الإنارة. ولكن مع تصنيع الريف ستكون هناك حاجة إلى أحمال كهربائية أكبر مما هي عليه حاليا. ولذا فإن مشكلة الطاقة في الريف تتمثل في زيادة أحمالها وتوصيلها إلى كل التجمعات السكنية بالريف.

(٧) قصور الخدمات الاجتماعية

توضح البيانات السابق سردها والخاصة بالخدمات الاجتماعية أن الريف يعاني قصور هذه الخدمات قصورا شديدا بمقارنته بالحضر. وفيما يلي موجز للقصور الخدمي في الريف.

١ - الخدمات الصحية

رغم التقدم الملحوظ في خدمات الصحة الوقائية إلا أنه يلزم استكمال منظومة هذه الخدمات حتى تؤدي دورها كخط الدفاع الأساسي في مجال الرعاية الطبية. فبجانب رعاية الأمومة والطفولة يجب أن يمتد نشاط الوحدات الصحية ليشمل: التثقيف الصحي والصحة المدرسية وتسجيل البيانات والإحصائيات الحيوية والعناية بالبيئة والنظافة العامة وجمع القمامة والعمل على توفير الشروط الصحية داخل المنازل ومقاومة الحشرات وغير ذلك من عناصر الصحة العامة.

أما من الناحية العلاجية فإن العيادات والمستشفيات الريفية لا تؤدي دورها بدرجة فعّالة. وتشير الإحصائيات إلى أن نصيب الريف من الأسرة يبلغ ١/٢ سرير لكل ألف من السكان، أما نصيب الحضر فيبلغ في المتوسط ١/٢ ١ سرير لكل ألف، وفي المراكز الحضرية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية يصل هذا الرقم إلى ٢ سرير لكل ألف. وبجانب نقص الأسرة في الريف بصفة عامة، فإن المستشفيات الريفية تعاني جوانب سلبية كثيرة منها صغر حجم المستشفى الريفي والذي يبلغ عادة ٣٠ سريرا وهي بذلك لا تكفي لعلاج التخصصات الأساسية ومنها عدم توافر الأجهزة والمعدات الطبية والنقص الشديد في الأدوية والمهمات فضلا عن عدم تواجد الأخصائيين والفنيين والممرضات بأعداد كافية.

ومن الأفضل أن تتجمع هذه الأسرة المتفرقة في مستشفيات أكبر حجما ولتكن سعتها ٢٠٠ سرير تقوم بخدمة الوحدة المحلية والتي يبلغ إجمالي سكان القرى التابعة لها حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة. وتمثل هذه المستشفيات الريفية مع مستشفيات المدن ومع المستشفى الجامعي بعاصمة المحافظة وحدة علاجية متكاملة، وتعمل جميعها كفريق واحد. ويتم من خلال هذا التكامل تبادل الخبرات وإعداد دورات التدريب بصفة مستمرة للعاملين في الحقل الطبي، أو بمعنى آخر ربط الريف بالحضر في نظام طبي وعلاجي واحد.

٢ - الخدمات التعليمية

تشير البيانات الخاصة بالتعليم إلى أن مستوى التعليم بالريف يقل كثيرا عن مثيله بالحضر. وإن كانت نسبة عدد التلاميذ إلى مجموع عدد السكان في الحلقة الابتدائية تكاد تتساوى مع مثيلاتها بالحضر (١٣%). إلا أن الأمر يختلف في الحلقة الإعدادية إذ أن هذه النسبة تبلغ في الريف ٣,٩ % بينما تبلغ في الحضر ٦% وهذا يدل على أن التسرب في هذه الحلقة يصل إلى نسبة عالية. أما التعليم الثانوي فيكاد يقتصر على الحضر، وعلى أبناء الريف الراغبين في استكمال هذه المرحلة أن يلتحقوا بمدارس هذه المرحلة في المدن القريبة منهم.

ومن الملاحظ أن المعاهد الأزهرية بحلقتيها الابتدائية والإعدادية متوفرة بالقرى بنسبة تكاد تتساوى مع مثيلتها بالحضر.

ونخلص مما سبق إلى أن الريف في حاجة كبيرة إلى التوسع في التعليم العام، وعلى الأخص في الدراسة الإعدادية والثانوية، كما أنه خال تماما من التعليم الفني والحرفي إذ أنه يكاد لا توجد مراكز للتدريب الحرفي. ومثل هذه المدارس والمراكز الفنية ألزم ما تكون في الريف، وذلك لاتجاه نشاطه

المهني نحو الصناعات البيئية والصناعات الصغيرة والصناعات التكميلية وكذلك الحرف المختلفة كما سبق توضيحه.

كما أن الأمية سواء بين الرجال أو النساء تمثل مشكلة كبيرة وأساسية في مجال التعليم بل وفي مجال التنمية البشرية بصفة عامة، ويلزم الأمر تكثيف برامج تعليم الكبار والعناية بالمراكز المعنية بهذا النوع من التعليم.

٣ - الخدمات الثقافية والترفيهية

يكاد أن يكون الريف محروما تماما من هذه الخدمات ويتخذ أهل القرى وسائل الإعلام الرئيسية والمسموعة كوسيلة وحيدة للترفيه والتثقيف، رغم أن أغلب برامج هذه الوسائل حضرية في أسلوبها وأهدافها.

كما لا تتوافر في الريف الأنشطة الثقافية مثل الندوات والمحاضرات واللقاءات والتي تتلاءم مع منهجهم الفكري وتكوينهم العقلي وتتفق مع قيمهم وعاداتهم وتراثهم. ويبدو أن تثقيف أهل الريف وتهيئتهم لضرورات الحياة المعاصرة مع المحافظة على ذاتيتهم يمثل مشكلة رئيسية في مجال التنمية الريفية المتكاملة. وتجب الإشارة إلى أن الريف المصري غني بالفلكلور الشعبي في مجال الأغنية والإيقاع والقصة والملاحم، ولكنها تحتاج إلى إخراج جديد معاصر.

المراجـع :

١ – رئاسة مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – وصف مصـر بالمعلومات – الكتاب السنوي – أغسطس ١٩٩٧.

٢ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العـام للسـكان والإسـكان والمنشآت ١٩٨٦.

٣– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العـام للسـكان والإسـكان والمنشآت ١٩٩٦ – النتائج النهائية ١٩٩٩.

٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامـة والإحصـاء – الكتـاب الإحصـائي السـنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢–١٩٨٨.

٥ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢–١٩٩٨ يونية ١٩٩٩.

٦ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعدادات العامة – ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

٧ – وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – التقرير الوطني المقـدم لمـؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية باسطنبول – ١٩٩٦.

٨ – وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧.

٩ – وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – تقرير مبارك والعمـران – عـام ٢٠٠٠.

١٠– وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – مركز بحوث الإسكان والبنـاء – التخطيط العمراني للقرية المصرية – يونية ١٩٩٩ – بحث لحسـاب أكاديميـة البحث العلمي والتكنولوجيا.

١١- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - الإسكان الريفي - الوضع الراهن والرؤية المستقبلية - التقرير النهائي ديسمبر ١٩٨٨.

١٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسيرة استصلاح الأراضي في عهد الرئيس مبارك ١٩٩٩.

١٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إنجازات الخطة الخمسية لاستصلاح الأراضي ٨٧-١٩٩٢.

١٤- وزارة التنمية الريفية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة - شروق - مارس ١٩٩٨.

١٥- وزارة التخطيط - مشروع الخطة الخمسية ٧٨-١٩٨٢ - الاستراتيجية العامة للإسكان والمرافق والتشييد ومواد البناء - المجلد الخامس - القاهرة ١٩٧٧.

١٦- معهد التخطيط القومي - مستقبل التنمية في مصر عام ٢٠٠٠ - القاهرة ١٩٧٨.

١٧- معهد التخطيط القومي - حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرين - ١٩٨٠.

١٨- معهد التخطيط القومي - تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦.

١٩- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ -١٩٨٠.

٢٠- جامعة القاهرة - كلية الزراعة - قسم الهندسة الزراعية - ندوة جامعة القاهرة عن دور التخطيط العمراني في تنمية المجتمعات الريفية ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٢.

٢١- المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية - التنمية العمرانية وزيادة إنتاجية القرية - ١٩٨٨.

٢٢- المجالس القومية المتخصصة – المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية – البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) مقترحات لتطويره وعلاج مشكلاته – ٢٠٠٠.

٢٣- المجالس القومية المتخصصة – المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية – استراتيجية التنمية الصحية في الريف المصري – ١٩٩٩.

٢٤- جمعية المهندسين المصري – المؤتمر الهندسي العربي الخامس – تشريع التخطيط وإصلاح القرية.

٢٥- جمعية المهندسين المعماريين المصرية – الإسكان الريفي في جمهورية مصر العربية . القاهرة – ١٩٧٧

٢٦- المؤتمر الإفريقي الآسيوى للإسكان – تخطيط وإعادة تعمير القرية المصرية – القاهرة ١٩٦٣.

٢٧- دكتور إسماعيل صبري عبد الله – قضايا أساسية في السياسة والاقتصاد – منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط – ١٩٩٤.

٢٨ – أ.د. أحمد أمين مختار – استراتيجية إنشاء المدن الجديدة ١٩٧٧.

٢٩- أ.د. أحمد أمين مختار – الأسس التخطيطية التي تؤثر في النهوض بالقرية المصرية – مؤتمر تنمية القرية المصرية – دمنهور ١٩٦٩.

٣٠- أ.د. أحمد خالد علام – تنمية القرية والتخطيط الإقليمي – القاهرة ١٩٧٣.

٣١- مهندس توفيق أحمد عبد الجواد – الاتجاهات الواقعية نحو تخطيط وإعادة بناء القرية المصرية – مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الرابع ١٩٧٧.

٣٢- أ.د. إسماعيل عامر – آليات التخطيط العمراني في إطار التخطيط القومي – مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الثاني ١٩٩٩.

٣٣- د. سعد الدين الحنفي : سياسة إعادة التوطن السكاني – لجنة التخطيط لعام ٢٠٠٠.

٣٤- د. سمير سعد : التجمعات الهامشية كمدخل لحل مشكلة الزيادة السكانية في القرية المصرية – جمعية التخطيط . سياسات تنمية القرية المصرية ١٩٩٠.

٣٥- أ.د. مجدي ربيع – رصد وتحليل الوضع الراهن للمعمور المصري – العمارة والعمران في القرن ٢١ – لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة – ٢٠٠٠.

٣٦- محمد سمير مصطفى – عزة سليمان – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين إلى الخارج – مؤتمر الاستراتيجية القومية لمتطلبات الهجرة الخارجية وأثرها على التخطيط للتنمية في المنطقة العربية.

٣٧- المهندس عبد الحميد الطودي – استراتيجية استصلاح الأراضي في مصر – ١٩٩٤ (بحث غير منشور).

٣٨- أ.د. مصطفى الديناري – التخطيط العمراني للقرية المصرية (مجالات الارتقاء) – مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الرابع ١٩٩٨.

٣٩- أ.د. مصطفى الديناري – الإمكانية الاستيعابية للقرية المصرية – مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الثاني ١٩٩٠.

٤٠- د. عبد الحميد عبد الواحد : تطوير الهياكل العمرانية القائمة وخلق مراكز تنمية على الأراضي الهامشية بالوادي – جمعية التخطيط ١٩٩٠.

٤١- أ.د. ميلاد حنا – الإسكان والمصيدة – القاهرة ١٩٨٨.

٤٢- مصر ٢٠٢٠ – دراسة السكان – عام ٢٠٠٠.

openkanal.com